ساهمت الرياح بشكل كبير والأخشاب المستخدمة في عملية البناء من صعوبة مهام رجال الإطفاء

حريق هائل في بناية قيد الإنشاء بـ «الشعب البحري»

قيادات الإطفاء يتابعون الحريق

الحريق نشب بمساعدة الرياح والأخشاب

شب حريق هائل في مبنى قيد الإنشاء ظهر أمس الأربعاء بمنطقة الشعب البحري ، وعلى الفور ورد بلاغ الى مركز عمليات الإدارة العامة بقيد باندلاع حريق في مبنى مكون من 16 طابقا حيث توجهت مراكز اطفاء حولي والسالمية والمدينة وصبحان والعمليات والإسناد للتعامل معه بقيادة نائب المدير العام لشؤون قطاع المكافحة بالوكالة العميد جمال البليهيص ، وبذل رجال الإطفاء جهوداً مضاعفة في مكافحة الحريق الذي ساهمت الرياح بشكل كبير والأخشاب المستخدمة في عملية البناء من انتشار السنة اللهب مما شكل خطراً على المباني القريبة المحيطة في المبنى وجعل رجال الإطفاء يقومون بإخلائها من السكان ، الجدير بالذكر ان الإدارة العامة للإطفاء قامت بتدشين ثاني اعلى سلم بالعالم قبل وقوع الحادث بنحو بساعة واحدة وقد تم توجيهها لتشارك الى منطقة الحريق لكي تشارك بعملية الإخماد في اول حادث لها بعد دخولها الخدمة ، وقد حضر في موقع الحادث للإشراف على عمليات المكافحة مدير عام الإدارة العامة للإطفاء الفريق يوسف الانصاري ويرافقه نائب المدير العام لشؤون قطاع الوقاية اللواء خالد المكراد وفتحت الإدارة العامة للإطفاء تحقيقاً لمعرفة الملابسات التي ادت الى اندلاع الحريق في المبنى وحصر الأضرار المادية ، وكان قد تواجد في موقع الحادث كل من:

مدير اطفاء محافظة حولي العميد محمد المحميد ومدير العمليات المركزية العميد طارق السبتي ومدير ادارة العلاقات العامة والإعلام العقيد خليل الامير ، كما تواجد في الموقع فريق من ادارة وقاية محافظة حولي ومراقبة تحقيق حوادث الحريق ومراقبة السلامة والصحة المهنية.

«الداخلية»: العثور على أسلحة ومفرقعات داخل حاوية قمامة بإحدى الساحات الترابية بـ «غرناطة»

الأسلحة التي تم العثور عليها داخل حاوية القمامة في إحدى الساحات الترابية

أعلنت وزارة الداخلية عثور اجهزتها المعنية على أسلحة ومتفجرات ومفرقعات داخل حاوية قمامة في احدى الساحات الترابية بمنطقة غرناطة.

وقالت ادارة الاعلام الامني بوزارة الداخلية في بيان صحافي أمس ان الإدارة العامة لقوات الامن الخاصة والإدارة العامة للادلة الجنائية تلقتا بلاغا من احد العاملين ببلدية الكويت عن وجود اسلحة داخل حاوية قمامة مبينة انه تم رفع جميع الأسلحة فيما تواصل الأجهزة المعنية متابعة التحقيق للوقوف على ملابسات الواقعة.

واوضح البيان ان الوزارة عثرت في داخل الحاوية على اسلحة من عيار 40 مليمترا وسبعة صناديق خشبية وثلاثة صناديق حديدية من الذخيرة وثلاث قذائف «ار بيجي» وحربة وتسع طلقات سلاح خاص واربعة اسلحة ذاتية و16 حشوة دافعة لقذائف ار بي جي وسبعة مخازن سلاح كلاش وسلاح «ام بي 5» من دون طلقات.

وذكر انه عثر ايضا على صندوقين خشبيين يحتويان على 20 قنبلة يدوية اضافة إلى ثلاثة انواع من القنابل اليدوية تتمثل في سبع «rgd5» ار بي جي دي 5 اضافة الى 43 «b86» و11 «4f» منها واحد بدون طلقات.

واضاف انه حضر الى موقع الحدث وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام اللواء عبدالفتاح العلي ومدير امن العاصمة اللواء ابراهيم الطراح والمدير العام للادلة الجنائية العميد حماد العنزي ومساعد مدير امن العاصمة العقيد ناصر العدواني وقائد المنطقة الوسط المقدم فهد الحميدي

الهيئة العامة لمكافحة الفساد عقدت ورشة عمل مع «التربية» لعدد من القياديين والمشرفين المطالبين بإقرار الذمة المالية

عقدت الهيئة العامة لمكافحة الفساد ورشة عمل بالتعاون مع وزارة التربية لعدد من قياديي واشرافيي الوزارة المطالبين بتقديم اقرار الذمة المالية الخاص بهم وفقا للمرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بشأن انشاء الهيئة. وقالت الهيئة في بيان صحافي أمس ان مدير ادارة استلام ومتابعة اقرارات الذمة المالية فيها صالح التنيب قدم عرضا عن نشأة الهيئة وأهدافها واختصاصاتها وتعريف الذمة المالية والفئات الخاضعة لتقديم الإقرار والأهداف المنشودة من تلقي الاقرارات ومواعيد تقديمها وكيفية تداول وحفظ الاقرارات بسرية وأمان داخل الهيئة.

وذكر البيان أن التنيب اوضح للمشاركين العقوبات المترتبة على التأخير في تقديم إقرار الذمة المالية حسب المواعيد المحددة والتي يصل مداها للحبس والعزل من الوظيفة.

يذكر أن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 صدرت في 29 مارس الماضي وعلى اثرها باشرت الهيئة العامة لمكافحة الفساد تلقي اقرارات الذمة المالية من الخاضعين حسب المواعيد المحددة قانونا.

تتمات

العبيدي لا يزال

ولو تكشفت جميعها لشكلت قوة ضغط كبيرة جدا تجبر الوزير على الاستقالة فورا، أو تضطر الحكومة ل «رفع الغطاء» عنه وإقالته . واستشهدت المصادر بما ذكره بعض النواب من أن ميزانية وزارة الصحة تضاعفت خلال السنوات الأخيرة، حتى وصلت إلى اكثر من 1.6 مليار دينار هذا العام، بعد أن كانت الميزانية 641 مليون دينار في عام 2008، وهي ميزانية – كما يؤكدون – «لو توافرت لأي دولة في العالم لتحولت هذه الدولة الى عاصمة عالمية للطب» .

أضافت أن هناك مسؤولين في وزارة الصحة يتمتعون بدرجة كبيرة من الأمانة والنزاهة، لكنهم صامتون عن كشف «المهازل» – على حد تعبيرها – التي تحدث في الوزارة، ومن بينها عدم وجود أي تطور على المستوى الصحي، وتكرار الأخطاء الطبية القاتلة، من دون حساب حقيقي لأحد، وضياع بعض ملفات المرضى، وغير ذلك في بلد يقتطع جزءا كبيرا من موازنته العامة لخدمات وزارة الصحة .

ولفتت المصادر أيضا إلى وقوع حوادث أخرى خطيرة لم تأخذ حقها من الذيوع والانتشار، وبينها تلك الحالة التي دخلت مستشفى مبارك لإجراء عملية «تكميم للمعدة»، ونتيجة خطأ طبي فادح تم قطع الشريان الرئيسي لها، هذا فضلا عن شكوك عديدة متداولة بشأن وجود أدوية مغشوشة، وغير ذلك من التجاوزات .

المصادر ذاتها اعتبرت أن الأخطر من كل ذلك أن الوزير العبيدي لم يتحرك مطلقا في علاج تلك التجاوزات أو وضع حد لها، حتى يمكن القول إنه قام بمسؤولياته وواجباته التي يحتمها عليه منصبه، ومن ثم فإن أحدا لا يجد مبررا الآن لاستمراره في هذا المنصب المهم والخطير.

وفيما تساءل الكثير من المواطنين عن سبب عدم فتح ملفات عديدة في وزارة الصحة، لا تقل أهمية وخطورة عن المثارة حاليا، وبينها ملف الشركات التي يتم ترسية مناقصات الأدوية عليها، فإن هذه الملفات وملفات قضايا أخرى سواها ينبغي أن تفتح الآن، لم نكن غافلين عنها، لكننا كنا نعتقد أن الوزير العبيدي سيعمل على حلها وحسمها نهائيا، لكننا لم نر أي بادرة له في هذا الاتجاه، ومن ثم أصبحنا في حل من أي انتظار، وينبغي أن نعجل بفتحها اليوم قبل الغد .

لا تهاون مع

سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ، وعبر فيه عن «عميق استيائه واستنكاره للأفعال الشنيعة والاتهامات الخطيرة التي أسفرت عنها تحقيقات النيابة العامة ، حول ضبط المتهمين بحيازة كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والمتفجرات وارتكاب أفعال من شأنها المساس بوحدة وسلامة أراضي دولة الكويت وتقويض أمنها واستقرارها».

أضاف أن مجلس الوزراء استعرض البيان الصادر من النيابة العامة بشأن انتهائها من التحقيق والتصرف في القضية رقم 55 / 2015 جنايات أمن دولة حول ضبط المتهمين بحيازة كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والمتفجرات ، وارتكاب افعال من شأنها المساس بوحدة وسلامة أراضي دولة الكويت وتقويض أمنها واستقرارها ، وما انتهت اليه النيابة العامة من إحالة القضية الى محكمة الجنايات لتحديد جلسة لنظرها.

وقد عبر مجلس الوزراء عن عميق استيائه واستنكاره للأفعال الشنيعة والاتهامات الخطيرة التي أسفرت عنها تحقيقات النيابة العامة وما تنطوي عليه من أبعاد ومخاطر تهدد أمن الوطن وسيادته واستقراره ووحدة وسلامة أراضيه ولاسيما بما اشتملت عليه المضبوطات والتحقيقات من أنواع وكميات الأسلحة والذخائر والمتفجرات وطريقة حفظها وتلقي التدريبات على استخدامها.

وفي هذا الصدد فإن مجلس الوزراء يسجل عظيم الاعتزاز والتقدير للأجهزة الأمنية التي تمكنت من كشف وإحباط هذا المخطط الإجرامي البغيض وإجهاض مراميه وأهدافه الشريرة ، مؤكدا «ثقته بحرص الأجهزة الأمنية وقدرتها على أن تكون الدرع الحصين لأمن الوطن والمواطنين ، والحفاظ على سيادته وسلامة ووحدة أراضيه واستقراره ، وأن تتصدى بقوة لكل من تسول له نفسه العبث والمساس بأمن الوطن ومقدراته» .

كما عبر مجلس الوزراء عن خالص اعتزازه وفخره بأن دولة الكويت «دولة قانون ومؤسسات يتمتع فيها القضاء بسلطة كاملة تصدر احكامه بمختلف درجات التقاضي دون ضغوط او تأثير أو تدخل ، بموجب احكام الدستور ، مشهود له بعدالته ونزاهته التي يشهد بها الجميع ، وكلنا ثقة وسند للأحكام العادلة التي سيصدرها القضاء في شأن ما نسب لهؤلاء المتهمين من جرائم وأفعال ، والتي ستأخذ طريقها للتنفيذ فور صدورها ، ليأخذ كل قصاصه العادل وفقا للقانون صيانة لأمن الوطن وحفاظا على سلامته وسيادته» .

وقال البيان أيضا إنه «في ضوء ما تشهده المنطقة من تطورات ومظاهر التوتر والتصعيد وعدم الاستقرار وتفشي الارهاب ، كنا ولا نزال في محيط آثارها وشررها ، فإن مجلس الوزراء يجدد الثقة في وعي المواطنين لخطورة هذه المرحلة الدقيقة وتداعياتها وتحدياتها المختلفة ، وقدرتهم وحرصهم على تجسيد روح المسؤولية والوحدة الوطنية التي عرفوا بها ، باعتبار ان المستهدف هو كيان الكويت واهلها جميعا بلا استثناء ، وهويتها وسيادتها وامنها واستقرارها ، وان يقفوا جميعا صفا واحدا وسدا منيعا في مواجهة كل ما يمس امن الوطن واستقراره ، وتفويت الفرصة على كل من يحاول اثارة الفتن والتفرقة وشق الصف ، لتبقى الكويت دائما واحة امن وامان لكل من يعيش على ارضها ويستظل بسمائها ، سائلين المولى القدير ان يحفظ كويتنا الغالية واهلها الاوفياء من كل مكروه» .

العمير يقيل

وكان العمير بهيئة الزراعة على خلاف استمر لفترة طويلة مع مديرة هيئة الزراعة تدخلت فيه أوساط نيابية، على خلفية الحيازات الزراعية واسطبلات الخيل واراض زراعية تنازلت عنها للاسكان.

تأجيل قضية

باعتباره أحد المتهمين بالقضية.

وكانت محكمة أول درجة قد قضت ببراءة جميع المتهمين من التهم الموجهة ضدهم ، وشهد جلسات الاستئناف السابقة سماع شهادة رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون ورئيس المجلس الراحل جاسم الخرافي.

«الموانئ»: توقف

ذياب العنزي لـ «كونا» إن حركة الملاحة البحرية في ميناء الشويخ متوقفة ، الى حين تحسن الاحوال الجوية وتحسن مستوى الرؤية الأفقية.

أضاف أن مدى الرؤية الأفقية انخفض إلى أقل من نصف ميل بحري ، بالإضافة إلى سرعة الرياح التي تجاوزت 15 عقدة بحرية ، مما يعيق حركة الملاحة من وإلى الميناء ، مشيرا إلى أنه مع عودة الحركة سيتم دخول خمس سفن إلى الميناء راسية في منطقة الانتظار مقابل خروج سبع سفن.

من جانبه قال مدير إدارة العمليات البحرية بالإنابة في ميناء الشعيبة الكابتن توفيق شهاب لـ «كونا» إن مستوى الرؤية في الميناء أقل من نصف ميل بحري.

وذكر شهاب أن هناك سفينة واحدة راسية في منطقة الانتظار ، مقابل سفينة واحدة في منطقة الخروج ، بانتظار تحسن الأحوال الجوية كي تتمكن من المغادرة.

مسلحون بزي

يعملون في بناء ملعب يتسع لـ 30 ألف متفرج، في منطقة الصدر بالعاصمة العراقية، بعد مداهمة موقع العمل، من جانب مجهولين يرتدون زيًا عسكريًا، حوالي الساعة الثالثة من فجر أمس الأربعاء .

وأعلنت الخارجية التركية رسميا، نبأ الاختطاف، وقال الناطق باسم الوزارة تانجو بيلغيتش إن المختطفين هم 14 عاملا ، وثلاثة مهندسين، ومحاسب واحد .

ولم تعرف بعد هوية الخاطفين أو دوافعهم.

من جانبه، قال نائب رئيس الوزراء التركي، نعمان قورتولموش إن أنقرة على تواصل مستمر مع السلطات العراقية، التي لا تملك معلومات حاليًا عن كيفية وقوع الحادثة ومن يقفون وراءها، على حد قوله.

وفي وقت لاحق، دانت وزارة الشباب والرياضة العراقية «بأشد العبارات» قيام «عصابات جبانة موغلة في الاجرام» بخطف عدد من العمال الاتراك العاملين في موقع ملعب الحبيبية الاولمبي في بغداد.

وجاء في بيان اصدرته الوزارة ان عملية الاختطاف تعد «تجاوزا فاضحا وخطيرا على حرمة موقع العمل وسيادة احد المنشآت الرياضية الحكومية المهمة.»

وطالبت الوزارة من القوات الامنية المسؤولة سرعة التحرك فورا لاطلاق سراح العمال وتحريرهم من خاطفيهم.

وكان تنظيم الدولة الإسلامية احتجز 46 مواطنا تركيا بعد ان سيطر مسلحوه على مدينة الموصل شمالي العراق لكنه أطلق سراحهم بعد 3 أشهر من الاحتجاز.

وبدأت تركيا مؤخرا في شن هجمات جوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية شمالي العراق وبالسماح للولايات المتحدة باستخدام قواعدها لتقصف التنظيم المتشدد.

وتعد مدينة الصدر معقلا لقوات الحشد الشعبي الشيعية الموالية للحكومة العراقية.

مقتل واصابة

محافظة ادلب المجاورة في وقت سابق من العام الحالي.

وقال محافظ اللاذقية ابراهيم خضر السالم للاعلام السوري الرسمي إن المسلحين المعارضين يحاولون تقويض الامن في المناطق الآمنة الخاضعة للحكومة، والتي تقصدها عشرات الآلاف من الأسر المهجرة، من اجل «نشر الدمار والخوف.»

وقال الاعلام الرسمي إن شاحنة صغيرة بيضاء اللون محملة بنصف طن من المواد المتفجرة على الاقل انفجرت قرب المدرسة، وتسبب الانفجار في حفرة كبيرة في ساحة الحمام.

وعلى صعيد آخر، قال الاعلام السوري الرسمي إن طالبين على الاقل قتلا عندما تعرض قسم من حرم جامعة دمشق لقصف بالهاونات. كما اصيب في القصف عدد آخر من الطلبة.